كليـــة الحقوق
قسم القانون الجنائي

الحماية الجنائية للمستهلك في القانون الكويتي

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

خالد ضيف اللّه ياسين المطيري

لجنة الإشراف والحكم على الرسالة:

أ.د/ نبيل مدحت سالم (رئيســـاً)

أستاذ القانون الجنائي - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

أ.د/ ابراهيم عيد نايل (مشرفا وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

أ.د/ عمر محمد سالم (عضواً)

أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة (سابقاً).

أ.د/ مصطفى فهمي الجوهري (مشرفا وعضوا)

أستاذ القانون الجنائي - كليه الحقوق - جامعة عين شمس.

١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م

كليـــة الحقوق
قسم القانون الجنائي

صفحة العنوان

اسم الباحث: خالد ضيف اللّه ياسين المطيري

اسم الرسالة: الحماية الجنائية للمستهلك في القانون الكويتي

(دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: القانون الجنائي

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٩

كليـــة الحقوق
قسم القانون الجنائي

الحماية الجنائية للمستهلك في القانون الكويتي

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

خالد ضيف اللّٰه ياسين المطيري

لجنة الإشراف والحكم على الرسالة:

أ.د/ نبيل مدحت سالم (رئيســـاً)

أستاذ القانون الجنائي - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

أ.د/ ابراهيم عيد نايل (مشرفا وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

أ.د/ عمر محمد سالم (عضواً)

أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة (سابقاً).

أ.د/ مصطفى فهمي الجوهري (مشرفا وعضوا)

أستاذ القانون الجنائي - كليه الحقوق - جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَ يَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾

صدق الله العظيم

سورة الأعراف الآية (٨٥)

إهـــداء

أهدى هذا الجهد العلمى إلى

رفيقة الدرب زوجتى الحبيبة ...

ووالدتى الغالية...

وأبنائى الأعزاء ...

خالد المطيري

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

قال الله تعالى فى كتابه الكريم

"وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا" صدق الله العظيم

يتقدم الباحث بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى:

الأستاذ الدكتور/ نبيل مدحت سالم أستاذ القانون الجنائي – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.، والأستاذ الدكتور/ ابراهيم عيد نايل أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي – كلية الحقوق – جامعة عين شمس، فلكم تعهدوا الباحث بالنصح والتوجيه ولم يبخلوا بأي جهد أو مشورة إلى أن خرج هذا البحث إلى حيز الوجود موضحًا جهدهم وفضل توجيهاتهم ونصحهم وإرشادهم، فأدعو الله العلي القدير أن يبارك في صحتهم وعلمهم وعمرهم وأن يجزيهم عني وعن العلم وأهله خير الجزاء.

كما أتوجه بعميق شكري وتقديري للعالمين الجليلين **الأستاذ الدكتور/ عمر محمد سالم أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق – جامعة القاهرة (سابقاً).، والأستاذ الدكتور/ مصطفى فهمي الجوهري أستاذ القانون الجنائي – كليه الحقوق – جامعة عين شمس،** لتكرمهما وتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة رغم أعبائهما الكثيرة وأدعو الله أن يبارك فيهما وأن يجزيهما عني خير الجزاء .

والله أسأل أن يجزي عني كل من ساعد وأسهم فى إتمام هذا البحث.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الباحث.

المقدمـــة

أولاً : التعريف بالموضوع وأهميته:

يقصد بالحماية الجنائية للمستهلك توفير حرية التعاقد للإنسان وحمايته من كل ما يشكل خطر على أمنة الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال التشريعات التي تكافح الإعتداء على حاجاته اللازمة لحياته وصحته وأمنه.

فالاعتداء على غذاء الإنسان بالغش سواء بالغش في مكوناته أو طبيعته أو وظفيته أو مصدره، بما يترتب عليه الإضرار بالمستهلك في كل حالة من هذه الحالات، كان دافعا لأن يتدخل المشرع ليحمي المستهلك بإصدار التشريعات التي تعاقب لكل من تسوله نفسه من أجل الطمع المادي على حساب الضمير أن يعاقب العقاب الرادع، حتى لا يفكر غيرة في إرتكاب هذه الجرائم.

وليس الإعتداء على الغذاء فقط هي صورة الغش، فهناك صور أخرى للغش وهي الاعتداء على صحة الإنسان من خلال الأدوية الغير مرخصة أو مغشوشة التركيب أو المنتهي صلاحيتها.

كما أن الإعتداء على المعلومات والبيانات التي تعبر عن حقيقة البضائع والسلع والخدمات يمثل خداع للمستهلك بما يوقعه في الغش.

ولاشك أن إنفتاح دولة الكويت على العالم وعدم وجود عوائق أمام التبادل التجاري من جميع أنحاء العالم. وكذلك نتيجة زيادة أنواع السلع والخدمات داخل السوق الكويتي، وما يصحب هذا التزايد من وجود ظاهرة الغش في الأسواق الكويتية، كل ذلك أدى إلى أن دعى الفقه المشرع لإصدار القواعد المختلفة لحماية المستهلك الكويتي من الوقوع في حبائل تجار الطمع والجشع الذين باعوا ضمائرهم من أجل المال دون مراعاة لحقوق المستهلك الكويتي الصحية والجسدية وأمنه الاجتماعي والاقتصادي.

ولقد أصبحت ظاهرة الغش تتزايد بشكل مطرد مما يؤدي الى ضرر بصحة وسلامة المستهلك وإهدار أمواله ولاشك أن الاستهلاك يمثل ركناً

أساسياً في حياة الناس، ومع زيادة عدد السكان وتنافي الاستهلاك وتزايد حدة المنافسة في السوق وسعي الشركات الى الكسب السريع برزت أوجه مكثفة ومتعددة للغش التجاري لا يقوى المستهلك الواعي على اكتشافها فما بالكم بالمستهلك العادي.

وحرصاً من المشرع الكويتي على حماية المستهلك، أصدر العديد من القوانين لتنظيم هذه الحماية، ومعاقبة كل من تسول له نفسه في الاعتداء على مصالح وحقوق المستهلكين في الكويت.

ولقد اهتمت دولة الكويت بهذه الحماية حتى قبل أعلان استقلال الكويت وصدور دستورها الحالي، فقد أصدرت قانون البلدية العامة في عام ١٩٥٤، ثم صدر قانون البلدية بتعديل القانون السابق من أهم القوانين التي صدرت في ثورة نهضة الكويت المنظمة لجميع شئون المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقد تعاقبت القوانين بعد ذلك في شأن حماية المستهلك مثل قانون التجارة وقانون قمع الغش والقانون المدني ومن قبل قانون الجزاء، وأخيراً قانون حماية المستهلك لعام ٢٠١٤ والتي سوف نتناول النصوص القانونية التي تضمنتها هذه القوانين والخاصة بحماية المستهلك من الناحية الجنائية.

وبالأضافة إلى ما سبق فأن هدف الدراسة هو توجيه نظر المستهلك لما يلحق به من غش نتيجة استخدام شبكة الانترنت في الحصول على حاجاته، وما تتضمنه هذه الشبكة من معلومات كاذبة حول السلع والخدمات التي تقدم الى المستهلك، حيث أن العالم في وقاتنا الحالي يتجه الى التجارة الالكترونية واستخدام الحاسب الآلي في المعاملات التجارية، والعقود الإلكترونية من خلال التعامل عبر شبكة الانترنت، حيث أن المشتري لا يرى السلعة أو الخدمة إلى من خلال رؤيتها على الإنترنت أليس في الحقيقة، وقد يصدم المستهلك عند تسلم هذه السلع ويجد عدم مطابقتها للمواصفات التي من أجلها تم التعاقد عبر الانترنت.

ومن الملاحظ أن اهتمام المشرع الكويتي بإصدار القوانين لحماية المستهلك يعني أن وجود هذه النصوص القانونية لها علاقة بالمصالح الاقتصادية للدولة وبمصالح جمهور المستهلكين إذ أن الدولة يجب أن تكفل الحماية الجنائية لمواطني دولة الكويتي ضد الغش والتدليس، والخداع، وأن تقوم بتوفير الحماية اللازمة لاقتناء السلع والمنتجات المعروضة للبيع، والخدمات المقدمة لا سيما اذا كانت هذه السلع أساسية أو منتجات غذائية ضرورية مدعمة من ميزانية الدولة.

وتتزايد أهمية النظرة القانونية للحماية الجنائية للمستهلك، في تحديد المسئولية الجنائية المترتبة على التعدي وتجاوز حقوق المستهلكين بمخالفة أحكام العقود والمعاملات المدنية والتجارية المختلفة بارتكاب الفعل الضار للغير في نفسه أو مما لحقه بأمواله.

وترجع أيضاً أهمية الموضوع لمعرفة كيف واجه المشرع الكويتي موضوع الحماية الجنائية للمستهلك، ومدى فاعلية النصوص القانونية في مواجهة المخالفين لأحكام هذه القوانين.

ثانياً : نطاق البحث :

تتناول هذه الدراسة الحماية القانونية الجنائية للمتسهلك على الحماية الجنائية للمستهلك في شقها الموضوعي دون الاجرائي ، ويخرج بالتالي ايضاً الحماية المدنية بموجب القانون المدني.

- تتناول الدراسة مفهوم المستهلك والحماية الجنائية له من خلال المفهوم الواسع للمستهلك، والحماية الجنائية له.
- اهتمامنا في هذه الدراسة ينصب على الجانب القانوني بالدرجة الأولى.
- لا يقتصر البحث في هذه الدراسة على الغش التجاري في المعاملات التقليدية وإنما يشمل المعاملات التجارية الالكترونية.